

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

Copyright © King Saud University

Handwritten notes in Arabic script, including 'مكتبة' (Library) and 'الرقم' (Number).

٢١٦

فروق الأصول، لابن كمال باشا، أحمد بن سليمان

ف.ك

- ٩٤٠ هـ. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقدير

١٠ ق ١٧ س ٥٠ ر ٢٠ × ٥ ر ١٤ س

نسخة حسنة، خطها تهليق مقروء، بأولها فوائد

٦٤٩٠

الأعلام ١ : ١٣٠

١- أصول الفقه الاسلامي - المؤلف بد تاريخ

النسخ

Copyright © King Saud University

١٩-٢-١٤٠٨ هـ

٦-١٢١٤ هـ

فروق الأصول

كتاب
فروق الأصول

من رحمت ربه جبرائيل بن بك
مؤمن تذكرك جبرائيل بن بك
امهتت الريح من خلف الكاظمية
و او مصر البر في الظلمة والاضياء
صحيح

الاول اهل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والجهل
ظلمة

11 11 11 11 11

11 11 11 11 11

10

والله اعلم
موت المؤمن خسته دامني
سلام حسن نظامه كتابه
نماذج بيته اغز داري
چنانكه لذت امانت
كلامه الدرر

فول اللهم الا اذا كان لحد
اذا كان المستغنى نادرا اذا
فول اللهم الا ان فالحذف
واحد ليس شي اخر الا الحذف
تصفك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ومن المثل كذا في الصلاة
مخاضات فارباني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل نبيه خاتم النبيين. وفضلته على الأدميين. وجعل
كلامه نصاً طعاً ونوراً ساطعاً. وصلى الله عليه وآله الطيبين
الطاهرين. وبعد فإن طلب العلم قد التمسوا منه ما يكون لهم
في معرض الفائدة. وتذكر لهم عند الاستفادة ما لفت لهم كتاباً
يصلح لفظ المبتهئين والمتقدمين بالآلة المهندسين. وسليته
فوق الأصول لما بها يحصل له كل حصول. وأوجزه في العبارة
كل كذا في لا يخرجها كل عجم يتوفى من هو الموفق للمعان
والصلوة على رسوله محمد وآله أجمعين. التوق الأول في الشرط
اللازم وبني الشرط الغير لازم فنقول الشرط اللازم ما يتوقف
أحكامه على وجوده ولا يوجد بدونه. كالطهارة في باب الصلوة فإن
جواز الصلوة يتوقف على وجودها لكونها شرطاً لجواز الصلوة
وإن شرطاً فخص حتى لا يشترط في غير ما من العبادات. وأما الذي
هو غير لازم فكل ما لا يحول على التصاب شرطاً أو كونه
ثم أنه لو ادعى قبل حولان أن الحول جائز وكذلك العبد لو زوجه
أو أمة غير ذن المولى وهو شرط يتعقد النكاح حتى أن المولى
لو أجاز النكاح لا يحتاج إلى تجديده. فربما أخفى في الشرط السبب

ول هو صبي ونعم الوكيل فان قلت
قد روي في الترتيب وعطف الكلام
الأنش على الأختيا وعطف الكلام
فكيف ان ان ان ان ان ان ان ان ان
المطول ان ان ان ان ان ان ان ان
في موضع كذا في موضع كذا في موضع
على صاحب التفسير اخباراً وأخباراً
الجليلين المحققين اخباراً وأخباراً
وإذا شرط الله بوقف ولا سبب ولا
لا يجب الرجوع فإنه علة لشيء
موجباً للرجوع وهو شرط ما يتوقف
موجباً لاجاب الرجوع وهو شرط ما
محض وجوبه لا شرطه لا يتوقف
حصوله إلا بالوجود لا يتوقف
بدون الشرط على ما لا يتوقف
ولا يتوقف على ما لا يتوقف
ولو وجد الاحتياط في الزنا
فوق ذلك يتوقف على ما لا يتوقف
موجباً للرجوع وهو شرط ما
على الاحتياط في الزنا

فنقول ان الشرط لا اثر له لأنه علم على ثبوت الحكم فمن قال
لأولئك انتم طالق ان دخلت الدار يقع الطلاق عند
يقوله انتم طالق وهو سبب لوقوع الطلاق عند وجود
وهو دخول الدار ودخول الدار ليس مؤثراً في وقوع الطلاق
لكن السبب قد تعلق بالشرط فأنشأ وجوده فيان التوق
بينما فرق أخيراً بين السبب من حيث الاسم دون المعنى
وبين السبب من حيث الاسم والمعنى فنقول السبب من حيث
الاسم دون المعنى كاليمين فإنه سبب لوجود الكفارة من حيث
الاسم دون المعنى لأنه إذا قال والله لا أفعل كذا يجب عليه البر
والوفاء به لأن تعظيم الله تعالى واجبت وإذا كان البر واجباً
لا يمكن القول بوجوب الكفارة لأنها صفتان متضادتان
فلا يجتمعان فاما إذا لم يعظم الله وجبت فصارت جانياً
وجبت عليه الكفارة لوجود الجناية وأما أصنافها
الكفارة التي لا يمين فيها فإما الذي هو سبب من حيث الاسم
والمعنى وذلك أنه نعمة ولها اثر في اجاب الشكر والزكاة
يصلح ان يكون شكراً ولهذا المعنى لو غفل أو أكل الزكاة قبل
وجوده وهو حولان الحول جاز ولو غفل التكفير قبل الحول



لمنع الميراث عن اللفظ وإنما جعله الشرع عليه لحاجة العبد ثم
العبد قد يباح إلى أن يثبت الملك في موضع وقد يباح
إلا أن لا يثبت الملك في موضع مع قيام العلة فيكون
عدم حاجته مانعاً عن ثبوت الحكم كما إذا قلنا إن عقد
السلم فإن الدليل يقتضي أن لا يجوز بيع السلم
لأنه بيع المعدوم وهو مشتمل إلا أن الشارع جوزه
السلم لحاجة العبد وكذا بيع الاستصناع لأنه
بيع المعدوم ثم الشرع جوزه لحاجة العبد فثبت
أن المفاضة بينهما ثابتة من هذا الوجه **وقد** أفق
تخصيص الشيء بالذكر فنقول إن تخصيص الشيء يدل
على نفي ما عداه كما قلنا في قبول شهادة خفية وحين
لوجود دليل التخصيص في حقه فيدل على نفي ما عداه
كما قلنا في قبول شهادة خفية وحين لوجود دليل
التخصيص في حقه فيدل على نفي ما عداه وحين وأما
الشيء بالذكر فلا يدل على نفي ما عداه لأنه يكون تخصيصاً
فإن التخصيص إنما يدخل في المعنى دون اللفظ كما قلنا في باب
شهادة خفية وأما تخصيص الشيء بالذكر في اللفظ دون المعنى

كما إذا قلنا

كما إذا قلنا في باب التخصيص في اللفظ دون المعنى
زبد بالعلم منكم تخصيصاً كذلك في الشرعيات وهو النص
الذي ورد في الثبوت الحكم في المحل لو كان ما فنياً للحكم في غير ذلك
فإن باب القياس والقياس مشروط بالجماع **وقد** أفق
التخصيص والاستثناء فنقول أما التخصيص فيجوز ورود
دليله مقترناً ومترابطاً لأنه مستقل بذاته وأما الاستثناء
فليس مستقل بنفسه لأنه فرع منه الكلام كما إذا قلنا إن فلان على
عشرة دراهم الآدرهما واحداً يلزم تسعة وأما إذا قلنا
على عشرة دراهم وتوقف ثم قال الآدرهما يلزم العشرة
وقد أفق بين التخصيص والنسخ فنقول التخصيص ينافي
وجهه أما كونه بياناً فإنه يجوز وروده مقترناً ويكون بياناً
فإذا جاز ذلك تبين أن ذلك المخصوص لم يكن داخل
تحت اللفظ العام كما إذا قلنا إن فلان على عشرة دراهم
الآدرهما يلزم تسعة لأنه بالاستثناء تبين أن ذلك
المقدار لم يكن داخل تحت اللفظ كذلك بياناً وأما
النسخ فبان مدة الحكم إلى غاية إلا أنه غير مراد من المنسوخ
ابتداءً فهذا هو الفرق بينهما **وقد** أفق بين الحكم العام
الخاص

فنقول ان العام ما يتناول جميع المسميات كالحيوان وهو
 من العموم وهو المتناول يقال مطرد عام اذا علم بالمكانة
 بالتناول ومنه عادة الشيء وهم كلمة اكثرهم وانما كان في اللغة
 فعبارة عن الانفراد يقال فلان هو فاعنه قلنا اذا كان
 منفردا به وحكمه وجوب العمل والعلم فرق آخر بين العام والمطلق
 فنقول ان العام فكما بيناه واما المطلق فاما بيننا والذات
 فانه صفة كقوله تعالى فخر برتبة وهي مطلقة فرق آخر
 بين المطلق والمقيد فنقول ان المطلق فكما بيناه والماقيد
 فاما بيننا والذات والصفات كقوله تعالى فخر برتبة
 مؤمنة وانها مقيدة بصفة الايمان فرق آخر بين التخصيص
 والتقييد فنقول التخصيص يكون من العام كقوله تعالى
 ولانا وكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه هذا عام خصت منه
 ذبيحة الناجي والافوس واما التقييد فيدخل على المطلق
 كقوله تعالى فخر برتبة مؤمنة فبده بصفة الايمان فرق آخر
 بين القياس والاستدلال فنقول القياس استنباط
 علمه بالرأي من النقص ظهر اثره في الحكم بالشرع لا باللغة
 متعديا الى المحل الذي لا ينقص فيه الاستنباط مع اللغة

لما علم

كما بينا في قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة كيدلا ^{الفضل} يكبل
 ربوا معلول بالكيل والجنس للرأي لانه ليس بعين الحنطة
 ولا بعين ما في معناه لغة وقضية ان كل قياس
 يستدل لانه لا يستدل على اثبات الحكم في الفرع مثل حكم
 الحسن على علم ولكن ليس كل استدلال قياسي فانه من استدلال
 بالمخلوقات والمصنوعات على وجود الباري جل جلاله
 لا يكون هذا قياسا وكذلك اذا استدلال بالذات على ان
 لا يكون قياسا فبان الفرق فرق آخر بين التقليد والاجتهاد
 فنقول التقليد في اللغة جعل القلادة في العنق وهي
 في الشرع ان يقبل كلام الغير بلا حجة ويجعل وبال المعنى عليه
 كالقلادة وحكمه الوبال مع الاهلية للاجتهاد واما الاجتهاد
 فمن الجهد وهو الطاقة وهو ان يجتهد في النظر في الدلائل بحسب
 الطاقة والاستعمال والاستنباط وحكمه الوبال
 فرق آخر بين حكم الاجتهاد وبين اصل الاجتهاد فنقول
 ان المجتهد في حكم الاجتهاد ليس بمصيب ^{فقط} كقول النبي صلى الله
 عليه وسلم المجتهدارة بصيب تارة بخلافه فانه صار فله اوان
 وان اخطأ فله اوجواحد واما في اصل الاجتهاد فمصيب

قوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن
فرق آخو بين تعدية الحكم وبين عدم التعدية فنقول أن الحكم متى ثبت
باسم الصفة وهو الاسم المنقح في موضع يتعدى إلى غيره من الواصفين لا الحكم
أبداً يعرّف منوعاً فالحكم المنصوص عليه وإن كان خاصاً لكل الوجوه على قدر
عمومه على عموم حكمه لا بالنقص فيه مثله قوله تعالى ولا تقاتلوا ما أف
فإن أنفك حرام بالضرب والشم والقتل في معنى وزاوية
فألا يكون أن يكون حراماً وأما عدم التعدية فهو أن الحكم متى ثبت باسم
في معنى معلوم فيقتصر الحكم على مورد النقص ولا يتعدى إلى غيره مثله
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم فاقصر الحكم عليه لا كان الدم اسم
عام ولا يتعدى إلى غيره فرق آخو بين الدلالة والقياس فنقول أن
الدلالة كلما ثبت بمعنى النص لغة معناه أن من يعرف العربية إذا سمع
بغيرهم مراد المتكلم نحو قوله تعالى ولا تقاتلوا ما أف فكل من عرف معنى
أن أنفك يعرف أن القتل والضرب والشم أولى أن يكون حراماً
قال بعضهم أن هذا قياس على وانه يكفي جاحده وأما القياس
فألا يكون في النص لكنه إثبات الحكم في النوع بالمعنى الذي يتعلق
به الأصل فيما قلناه في سورة الفأرة فإنه ظاهر في أنها علامة
الردة وذلك لأنه معلول بعلّة الطواف لقوله عليه السلام

الردة

الردة ليست بنجسة فإنها من الطوائف والطوائف عليكم
فأثبت على السلام على مثل بعلّة الطواف للضرورة وهو عدم
إمكان الاحتراز عن مثل ذلك المعنى موجوداً بينهما فيجب
إثبات الحكم بطلاناً فبان الفرق بينهما فرق آخو بين قياس على
وبين قياس في فنقول أن القياس الحكمي يكفي جاحداً كما كان
بيننا أن أنفك حرام بالنقص ولكن يعرف معنى أنفك
أنه حرام أن الضرب والشم والقتل أولى أن يكون حراماً
وهذا ظاهر على لا يخفى على من يعرف معنى أنفك بخلاف
القياس الحق لأنه لا يكون جاحداً كما قالنا أنه ظني مع الشك
فرق آخو بين النوع والأصل فنقول أن الأصل ما تقدم منه
وستقل بذاته أو مستتبعه لأعضائها فصار بهذا الذات
مع الصفات فإن الذات مستقلة بنفسه والصفة قائمة به
غير مستقلة وأما النوع فما لا يقوم بنفسه وإنما يقوم بقيام
الأصل فرق آخو بين الدلالة والشارة أما الدلالة فكما بينا
وأما الإشارة فنقول أن كل حكم ثبت بعين الكلام كنه غير
مقصود في الكلام نظيره في الحسابات كمن نظر إلى إنسان
وكن آخو بطريق عينه وفي الشريعة كقوله تعالى للفقراء

الذين اخذوا منهم ديارهم واموالهم فالبينة سبقت لبيان
 الغنائم الا انهم لم يمتنعوا ان يهلكوا فوالله ما جازيهم
 عن اموالهم باستيلاء الكفار عليها لان الكفار ملكوا
 اموالهم بالاستيلاء، ومنها ان يكون بطريق الكسب فبما
 بين الكفاية والصريح فنقول الصريح كل لفظ المحقق
 والكشف معناه فظهر مراده من قولك صريح الراس الى
 وفهم قول القائل فلما صرح الشرائع في وهو عدلان ان كشف
 الشريعة وظهر منه للناس القصر صريحا لزيادة ظهور فيه
 وحكمه ان يمكن العمل بظاهره من دليل آخر كلف الكفاية وهو
 كل لفظ غني مراده واستمر معناه يقال كقولك الشئ
 كنيته وحكمها ان لا يمكن العمل بظاهره الا بدليل آخر
 فصار هذا ككفاية في باب الطلاق فان من قال لامرأة
 انت باين قال لم يوا الطلاق لا يقع شيء لان البينة
 في الحقيقة عبارة عن المعارضة والسامع الا ان الزوجة
 بحكمه فيعتبر البينة لتعيين الجهة فوجاهة في الاصول
 الحسنة وبين الاصول الشرعية فنقول ان الاصول الحسنة
 كما بيناه واما الشرعية فيجوز ان يكون الشيء الواحد أصلا

دين

وتبعها كالدليل مع الحكم فذلك الدليل اصل في حيث القيام
 والحكم تبع له لان الحكم ثابت بتمامه ثم الحكم اصل في حيث
 النقص والمقصود والدليل يقع له لما ان المقصود من قيام
 ثبوت الحكم فصار هذا كالباع فان البيع اصل لما ان الملك
 يثبت به وثبوت الملك يتبع له ثم الشراء يكون أصلا والبيع
 يكون تبعاً له لان المقصود من البيع ثبوت الملك فكان
 لكن واحدهما اصل وتبع فرق آخر بين الاضمار والافتقار
 فنقول ان الاضمار من باب الحذف والافتقار وهو ان يدبر
 زيادة في الكلام لتصحيح لغة نحو قوله تعالى واسئل التوبة
 اي اهل التوبة فانه يدبر فيه تصحيحاً له لغة لان السؤال
 انما يقع من اهل التوبة واما الافتقار فمن باب الزيادة
 وهو ان يدبر في زيادة في الكلام لتصحيح لغة نحو قوله
 اعتق عبدك عنى على الف درهم فاعتقه ولم يقل على الف
 فصنع ويلزم الالف فان البيع يدبر فيه تصحيحاً
 لكلامه شرعاً عاماً لما كان مقتضى كلامه بتمامه قال
 بعضهم هما شئ واحد فرق آخر بين حد الحقيقة والحجاز
 فنقول ان حد الحقيقة في يطلق على المستحق في جميع الامور

لا ينبغي عند كلو يسمى تامة كافية كما سمى الآخرة على الناس
حقيقة وأما حد المجاز في يطلق على المطلق في جميع الأحوال
ويصح نفي الاسم عنه ولا يسمى تامة كاذبا كما سمى للأدنى
على صورة الأدنى المشتقة على الجذر فبأنه الفرق بين
بين الحقيقة العرفية واللغوية فنقول أما الحقيقة اللغوية
فكل لفظ يريد به عن ما وضع له اللفظ وأما العرفية
فكما طلق اسم العدل على العادل فإن العدل مصدر
ثم صار نعتا للفاعل عرفيا يقال فلان عدل أي عادل
ويقال غور أي غاير فإن غور مصدر من قولك غار الماء
يفور ثم صار نعتا كقوله تعالى ان أصبح ماؤكم غورا
أي غائرا كما يقال هذا درهم ضرب الأمير أي مضروبة فاقسم
المصدر مقام مفعوله وقا فبين الحقيقة اللغوية
وهي بين الحقيقة الشرعية فنقول ان الحقيقة اللغوية
كما بيناه وأما الحقيقة الشرعية فكل لفظ يريد به غير
ما وضع له اللفظ كالصلوة فإنه في الحقيقة اللغوية
عبارة عن الدعاء قوله تعالى وما كان صلواتهم عند البيت
الأسفل وتصديده أي دعاءهم وقوله تعالى ان صلواتك

لهم

شكرهم أي دعاءهم وقال الزمخشري وصلوا رستم أي دعاء
ثم أنما الشرع قد أطلق اسم الصلوة على الأفعال المعروفة
فصار لها حقيقة شرعية بحيث لو ذكرنا بيع ذلك المبيع
إلى ذلك قصار كما لموضوع حقيقة وكما الصوم فإنه في اللغة
عبارة عن الامساك قوله تعالى حكاية عن حريم أن نذرت
للرب ففهم صوما أي امساكا عن الكلام وقال أبو النضر
ومما لهم عندكم لحيرة زمو لا إذا صام النهار وخير أن
الشرع قد أطلق اسم الصوم على الامساك المخصوصة
فصار لها حقيقة شرعية كالصوم لغة وقا فبين
الاستثناء الحقيقي وبين المجازي فنقول أما الأول
فهو استثناء الجنس نحو قول الشاعر جاني القوم
زيدا وأما المجاز فنحو قوله لا يسمعون فيها إلا ملاما
والسلام لم يكن من جنس اللغو وقيل إنه عقيق لكن
باضمار شيء يعني كلاما لغوا لا كلاما سلاما وقا
أف بين الإضافة الحقيقية وبين الإضافة المجازية
فنقول أما الأولى فإضافة الفعل إلى الفاعل غير مختار
كما يقال طالت الشجرة وأبنت المرأة وانقض الحبار

فرق آخر بين الرخصة الحقيقية وبين الرخصة المجانية
 فنقول اما الاولى بان يكون الفعل واما وخطورة الآلية
 لا تؤخذ به كما جاز اكله - اكله على الله عند الاكراه
 والاف مال الغرة عند المحضه والاكره وهو ان يكره
 الصانع واما عقلا وشرعا وكذلك الملاف مال الغير
 فلما رخص الشرع في احواله اكله - اكله على الله والاكره
 فصار رخصة حقيقية - والاف مال الغير عند المحضه وعند
 الاكره فصار رخصة حقيقية واما المجاز فنحو اكل الميتة عند
 المحضه وشرب الخمر عند الضرورة فان حوت من الأشياء
 ثبت بالنص والنقل واما في جميع الأركان لكنه استثنى
 حيث قال في اضطرار محضه غير متجانس لانه قوله تعالى
 فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وحكم المستثنى
 خلاف حكم المستثنى منه الا ان صورة الميتة باقية فتسمى
 رخصة بطلان المجاز فرق آخر بين الحكم الثابت بالاجماع
 المتعقد عما خبر الواحد وبين الحكم الثابت بالاجماع المتعقد
 على النقل المتعقد اما الاول فيضاف الى الاجماع لا الى الخبر
 واما الثاني فيضاف الى النقل لا الى الاجماع فرق آخر بين

اجماع

اجماع على ما لا ينفك عن قول بل النسخ فنقول ان الاجماع اذا
 على دليل سمعي فلا يقبل النسخ ويؤدى نسخة الرضا والاجماع
 واما اذا انعقد على دليل عقلي فنقل قوله على رضى الله
 ان امرنا الاولاد لا يعنى ثم قال رايه يبين وبه اخذ
 اخوه خيفة روح حتى ان الفاضل اذا حكم بها لوراه
 مصلحة يتخذ قضاؤه فرق آخر بين الاجماع المتعقد
 على النقل المجمل وبين اجماع متعقد على النص المفسر
 فنقول ان النص المجمل اذا انعقد عليه الاجماع كما
 احكم مضاف الى الاجماع واما اذا انعقد على النص
 المفسر كان الحكم مضافا الى النص الى الاجماع فرق آخر
 بين الظاهر والمشكل فنقول الظاهر ما ظهر من المتكلم
 بمجرد السمع واما المشكل فهو كل لفظ يتناول احد المعاني
 لا بعينه ولا ينفك معناه الا بالفكر والتأمل والنظر
 فلا يلد وقضية ان كل مشترك مشكل فرق آخر
 بين النص والمفسر فنقول ان النص يقبل النسخ والتبدل
 ويحتمل التأويل واما المفسر فيازداد وضوحا وطلاحا
 عليه لم يح في الكلام وحكمه ان يقبل النسخ والتبدل لكن



فوجود كنه الخ الوجود لا زال
على العالمات وما به من التناهي
الربانية فاعلم بالمداد الاول
فاصل بين رصدين بين
واوحدنا فارق بفكرين بين
الفكر واليهي بين
اوتف عضوا في

واو حدی
 الفتن واليهما
 او نصف عضو او قید
 رجل اگر در جلا بوعید قتل
 عدان بطریق امرائه الهی که بدخل بها
 او حبس و فذل المکره احدیها خمس
 او یقین عید و فذل العبد و من نصف
 و هو الامر الاقل من ثلثه جمع الکماور
 من الطلقه ایها کان اصل من کثر
 علی الامر بالک جمع علی الامر شی اما اذا
 الاضربین فکما یجمع علی الامر شی علیه
 الزوج و فذل بالطلاق شی علیه
 طلق کما شی علیه و اما اذا اعتق
 بالطلاق شی علیه و اما اذا اعتق
 کما شی علیه و اما اذا اعتق
 بالطلاق شی علیه و اما اذا اعتق
 کما شی علیه و اما اذا اعتق

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing.

فنقول ان الخبر المشهور بوجوب العلم والعمل قطعاً عند عامة
العلماء، وخبر الواحد بوجوب العمل ولا بوجوب العلم
قطعاً وراوى الاصل فيهما واحد الا ان الخبر المشهور
قد اشتهر بين الناس واستفاض ولمنعه الآن
بالقبول وخبر الواحد ما اشتهر بينهم وما استفاض
فبان الوق والوقوف بين البديل وتختلف ان البديل
مستروع مع القدرة على البديل كالمسح فانه بديل
عن النفس ومع القدرة على نزاع الخف جاز المسح
اما اختلف فليس مستروع مع القدرة على الاصل
كالتيمة فانه خلاف عن التوضي

ولا يجوز مع وجود

العقد

علا

ع

صرح روح و ضمیر

النفاس امره روح و جسم

